موقف بريطانيا

من قانون التجنيد الإجباري في العراق

١٩٢٦-١٩٣٢م

م.م. سندس حسين علي

كلية التربية للبنات- جامعة بغداد

أ. د. عبد الله حميد العتابي

قسم التاريخ- كلية التربية للبنات

جامعة بغداد

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

هذه الدراسة محاولة جادة لفهم قضية محلية في العراق، تحولت إلى أزمة بين العراق وبريطانيا. وتوضح بشكل جلي سياسة بريطانيا تجاه نمو الجيش العراقي وتطوره.

إن إشكالية الدراسة التي يحاول البحث إثباتها، إن حكومة بريطانيا سعت وبكل الوسائل إلى تحجيم الجيش العراقي. في حين تتمحور أهمية الدراسة على بيان مواقف بعض المستشارين العسكريين البريطانيين التي تتناقض مع رؤى حكومتهم، أما فرضية البحث، فتنطلق من أن الخلاف البريطاني العراقي حول قانون التجنيد الإجباري، قد فضح الاستقلال الشكلي للعراق.

وبغية عرض الموضوع بشكل علمي على وفق آخر الأطر الاكاديمية ولتحقيق الوحدة بين مباحثه من الناحية المنهجية، تضمنت الدراسة على مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، وقائمة مصادر.

تناول المبحث الأول (الدعوات الأولى للتجنيد الإجباري في العراق). في حين توقف المبحث الثاني عند(الإصرار العراقي على التجنيد الإجباري والموقف البريطاني منه). أما المبحث الثالث، فقد درس(رؤية المستشار لوخ للتجنيد الإجباري في العراق). واختتم البحث بتتبع (معاهدة١٩٣٠م وأثرها في الموقف البريطاني من التجنيد الإجباري).

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عبر تقصي الوقائع والأحداث وإعادة تركيبها بحيث يقوم على استقراء الأحداث ورصد تفاعلاتها في المجتمع وعلى وفق ذلك، كان لابد الرجوع إلى بعض المصادر غير المنشورة وأبرزها الوثائق العراقية التي تقسم على قسمين غير المنشورة، والمنشورة. يمكن عدَّ ملفات البلاط الملكي وسجلات وزارة الدفاع، في صدارتها. ورصدت وثائق وزارة الخارجية البريطانية(Foreign Office) ووثائق وزارة المستعمرات(Colonial Office) والتقارير

البريطانية المنشورة تحت عنوان(Special Report by his Majestys Covernment in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the Leagne of Nations on the progress of Iraq during the period1920-1931) وبعض الكتب ذات الصبغة الوثائقية التي سيجدها القارئ في ثنايا البحث.

Abstract:

Conclusion in this study, the British role in the issuance of the Iraqi draft, which has been an important topic in the history of modern Iraq, has come to our attention. This study shows the results of its conclusions: British stands against the Iraqi governments issuance of compulsory recruitment law, for its desire to keepthe Iraqiarmy weak,with limited potential, so sought to put British advisers insurance supervision,so that Iraq remains in dire need of British military aid. And fear of the emergence of anti-British Iraqi, refuses to obey the leadership of the British advisers. Therefor, we find that these advisers supported his government against the issuance of the regulation, and the contrary and showed his desire to strengthen the Iraqi army, through the issuance of the list of compulsory recruitment.

middle-east2017@hotmail.com
مركز بيدر للدراسات والبحوث الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

تمهيد:

كانت السلطات البريطانية منذ نشأة وزارة الدفاع، معارضة للتجنيد الإجباري. فقد وجدت في نظام التطوع يشكل الصيغة الأمثل لبناء جيش عراقي ضعيف[١]، وهو ما أكده المندوب السامي البريطاني برسي كوكس في طبيعة ذلك الجيش، حينما أشار في مؤتمر القاهرة في مارس عام١٩٢١" أن طموحه لا يتعدى التطوع الاختياري والليفي" [٢] كونه ينسجم مع التصورات البريطانية بتشكيل جيش عراقي محدود العدد والعُدة، يقوده مستشارون بريطانيون لتأمين مصالحها، ودعم قواتها العسكرية[٣] ومن ثم يبقى العراق بأمس الحاجة إلى المعونات العسكرية البريطانية[٤].

والراجح، أنَّ ذلك ضد رغبة الحكومة العراقية التي تؤكد أن قانون التجنيد الإجباري[٥]. سيُمكن العراق من بناء جيش قوي في مدة قصيرة[٦]، لما له من معانٍ وطنية تقف وراء تطبيق ذلك القانون[٧]. بمساهمة أبناء الوطن جميعهم في الدفاع عن وحدته واستقلاله[٨].

أولًا– الدعوات الأولى للتجنيد الإجباري في العراق:

انتهز رئيس الوزراء ووكيل وزارة الدفاع ياسين الهاشمي[٩] (٢أغسطس١٩٢٤– ٢يونيو١٩٢٥)[١٠]، فرصة عقد اجتماع يوم الثلاثين من مارس عام ١٩٢٥ بحضور وزيري المستعمرات والطيران البريطانيين، تناولوا فيه مواضيع عسكرية عدة، قدر تعلق الأمر، ما يخص التجنيد الإجباري، توجه وزير الطيران البريطاني صموئيل هور(Samuel john G. Hoare)[١١]، بعدة أسئلة إلى ياسين الهاشمي، "عن الوقت الذي يتوقع فيه صدور قانون التجنيد الإجباري؟" و"هل يقره مجلس النواب؟"، فرد عليه الهاشمي، إذا لم يقبله مجلس النواب فلن يبقى لوم على الحكومة العراقية في قبولها ضباط بريطانيين بصفة استشارية. وكانت حجة الوزيرين البريطانيين"أن نظام الانتداب يعارض فكرة التجنيد الإجباري". فأبدى جعفر العسكري[١٢]عن دهشته، واستفسر من

الوزيرين البريطانيين عن المصدر الذي سيحصل فيه على المجندين" [١٣]. في حالة لم يقر قانون التجنيد الإجباري[١٤].

حينها تساءل رئيس الوزراء إذا لم تقبل الحكومة البريطانية إقرار قانون التجنيد الإجباري، لِمَ على الحكومة العراقية قبولها مستشارين بريطانيين في الجيش العراقي؟ إذْ سيكون الطريق مفتوحًا أمامها؟ فأجاب وزير الطيران: يقينًا أن الطريق قد أُعدت باقتراح أدخال ضباط بريطانيين في وحدات نموذجية أولًا[١٥]. وختم الاجتماع من دون التوصل إلى تسوية لقضية التجنيد الإجباري.

اعترف رئيس الوزراء أن موضوع التجنيد الإجباري لم يكن من وحي العسكريين العراقيين، وإنما هي فكرة الحكومة البريطانية، إذْ قال[١٦].

"جاءت الحليفة بريطانيا ببعثة عسكرية عام١٩٢٥، وهي التي أشارت بوجوب اتباع طريقة التجنيد الإجباري لكي يقوم العراق بمسؤولية الدفاع عن حدوده" وقد أرسل مستشار وزارة الدفاع العميد جويس جويس(Joes) [١٧] إلى المعتمد السامي يبلغه:

"...أن وزير الدفاع أخبره بعدم وضع مسودة لائحة التجنيد لحد الآن، غير أنه يدرس موضوع مفاتحة الحكومة لغرض أعدادها، وسوف ترفع تلك المسودة إلى المندوب السامي قبل عرضها على مجلس الوزراء" [١٨].

فسارع المندوب السامي إلى إصدار أوامره التي تدعو إلى تركيز السياسة البريطانية على الوقوف ضد التوسع الكمي للجيش العراقي، وتحديثه عن طريق عرقلة إقرار مشروع القانون وفي عدة مسارات منها[١٩].

١. تثبيت نظام التفتيش البريطاني للجيش وزيادة عدد أعضاء البعثة العسكرية إلى (٤٦) ضابطًا بريطانيًّا.
٢. إعطاء السلطة التنفيذية والقيادة في الجيش العراقي للضباط البريطانيين.
٣. معارضة قانون التجنيد الإجباري، وتحويل موقف بعض قطاعات الرأي العام

الموجه ضد سياسة بريطانيا إلى موقف ضد فكرة بناء جيش عراقي.

ولما كان جويس مطلعًا بحكم مركزه الإستشاري والمرتبط بالمعتمد السامي البريطاني على آثر الوضع المالي السيء للعراق، وقف ضد فكرة التجنيد الإجباري، مبررًا بأنها ليست الصيغة المثلى للموازنة، من وجهة نظره بين توسيع الجيش ولتلافي العجز المالي، وأخذ يؤكد على أن مهمة الجيش هي لحفظ الأمن الداخلي فقط[٢٠].

على الرغم من تلك الشروط والعراقيل على الجيش العراقي، إلا إن الحكومة العراقية استبشرت وتفاءلت خيرًا، بوصول البعثة العسكرية البريطانية التي جاءت إلى العراق برئاسة المفتش العام للجيش العراقي ديلي[٢١]، والذي بنى تقريره لتطوير الجيش العراقي وتوسيعه، على أساس أن يكون التجنيد إجباريًّا، إذْ كان من المؤيدين للتجنيد، ويرى في قانون التطوع الذي كان معمولًا به آنذاك" **يثقل كاهل البلاد الاقتصادي، لقلة موارد العراق**" [٢٢]. وذلك ما أكسبه حب عدد كبير من الضباط العراقيين، وفي مقدمتهم جعفر العسكري[٢٣]، الذي وصف الفريق ديلي"**بالجندي الممتاز**"[٢٤] وعبر عن تقديره له لا سيّما وأنه من أوائل المؤيدين لخطة ديلي، خاصة إذْا ما عرفنا أن العسكري ضابطًا أصلًا لهُ خبرة حربية ولديه رغبة قوية لإقرار قانون التجنيد. إلا إن اللائحة لم تقر لاستخدام المعتمد السامي هنري دوبس التهديد بقطع المساعدات للجيش العراقي. ما اضطر الحكومة العراقية للتراجع عن موقفها[٢٥].

ثانيًا– الإصرار العراقي على التجنيد الإجباري والموقف البريطاني منه:

وبناءً على ذلك سارعت وزارة عبد المحسن السعدون الثانية(٢يونيو١٩٢٥– ٢١أكتوبر١٩٢٦)، في جلسة مجلس الوزراء في يونيو عام ١٩٢٦[٢٦]، بالشروع بتأليف لجنة في وزارة الدفاع لدرس مسألة تبديل طريقة التجنيد الحالية، وإحضار قانون الخدمة العامة[٢٧]. وأنَّ تتفاوض وزارة المالية مع وزارة الدفاع لتعيين مقدار المصاريف اللازمة لتطبيق الخطة المقترحة من جانب مستشار الوزارة الفريق ديلي

الخاصة بتوسيع الجيش عن طريق قبول المجندين في الجيش بطريقة التجنيد الإجباري، وعرض النتيجة على مجلس الوزراء لإصدار القرار النهائي[٢٨].

استدعي جعفر العسكري لتشكيل وزارته الثانية، وكان من أشد المؤيدين لخطة ديلي، فضلًا عن رغبته الشديدة لفرض قانون التجنيد الإجباري، لذا وجد من المناسب بعد توليه منصبه رفع اللائحة، الذي مهدت له الوزارة السعدونية السابقة بذلك[٢٩]، وكان يأمل من موافقة الحكومة البريطانية، إلا إنها رفضت مما دفعه التهديد بالاستقالة؛ بسبب موقف الإدارة البريطانية المعارض للقانون، وحاولت الحكومة العسكرية تطبيق القانون حسب خطة ديلي شكك هنري دوبس فيها؛ إذ أوضح في تقرير له مانصه" أن كلفة خطة ديلي لم تحسب بعناية كافية وأنه غير متأكد من أن التجنيد سيجعل تلك الخطة أرخص بكثير جدًّا، وأنه لو تم توسيع الجيش على غرار تلك الخطة قد لايحصل على مساعدة مالية بريطانية"[٣٠].

إلا إنَّ نتيجة التقرير الذي رفعه مستشار وزارة الدفاع ديلي عام١٩٢٦المعارض للسياسة البريطانية، ساءت العلاقة بين المعتمد السامي هنري دوبس وبين الفريق ديلي، الذي عدَّ مشروعه "تجاوزًا للهدف الذي أنشأ من أجله الجيش وهو حماية الأمن الداخلي، وترك مسألة إعداده لصد الاعتداء الخارجي للمستقبل"[٣١]، قدم الأخير استقالته من منصبه، كمفتش عام للجيش العراقي ومستشارًا لوزارة الدفاع[٣٢]، وقد بعث هنري دوبس إلى وزارة المستعمرات بذلك القرار، وقد جاء رد وزارة المستعمرات في يونيو عام١٩٢٧، بأن ينصح الحكومة العراقية بقبول إعفاء الفريق ديلي[٣٣]، فصدرت الإرادة الملكية بقبول استقالته[٣٤].

لاحظ وزير الدفاع نوري السعيد[٣٥] أن المعتمد السامي هنري دوبس أراد من تلك الحركة فرض مفتش بريطاني جديد على الجيش العراقي بدلًا من ديلي[٣٦]. ممادفع الوزارة السعدونية إلى تقديم استقالتها[٣٧].

تأزمت العلاقة بين الحكومة العراقية وبين دار الاعتماد البريطانية، حينما قامت وزارة جعفر العسكري(٢١نوفمبر١٩٢٦–١٤يناير١٩٢٨) بتحويل قانون التجنيد الاجباري إلى مجلس الأمة للموافقة عليه[٣٨]. على الرغم من تهديدات المعتمد السامي بعدم إقرار المجلس لقانون التجنيد الإجباري[٣٩].

إذْ سار مجلس الوزراء في تنفيذ خطته، على الرغم من تحفظ المعتمد السامي، ورفع قانون التجنيد الإجباري إلى مجلس الامة مبينًا أن الحكومات تلجأ إلى التجنيد الإجباري لتقليل مصروفاتها[٤٠]. وبذلك يتضح لنا أنه لم يكن هناك أي اختلاف في الآراء مابين الحكومة العراقية ومستشارها العسكري البريطاني ديلي، بل على العكس فقد أظهرت الحكومة العراقية تأييدها لمشروعه إلى حد تقديم استقالتها حينما ظهر احتمال إهمال ذلك المشروع، وأن خدمات مستشار الوزارة ديلي للحكومة العراقية قد ضاعت هباء قبل أوانها[٤١]. وبرر رئيس الوزراء جعفر العسكري استقالة حكومته قائلًا:

"نظرًا للصعوبات التي واجهتها الوزارة في تقديم لائحة التجنيد الإجباري، وموقف المعتمد السامي المعارض للقانون، فضلًا عن سفر الفريق ديلي إلى لندن لتقديم استقالته"[٤٢].

من المعتقد أن المستشار ديلي على الرغم من كونه موظفًا بريطانيًا في مركز اتخاذ القرار لم يتبع سياسة بريطانيا في تقليص الجيش العراقي، ووضع العراقيل أمامه، حسبما كانت السلطات العليا البريطانية تأمل. وبذلك فقد تخلصت منه في أقرب وقت، ومع أن تلك الاستقالة فسرت لدى بعض الباحثين العراقيين ومنهم مؤرخة معاصرة أنها مدبرة؛ إذْ تقول:–"يبدو أنها استقالة مدبرة على أساس تناقض موقفه مع موقف حكومة بريطانية، فبعد تراجع بريطانيا من موقفها الخاص بدعم الجيش تصبح الاستقالة ضرورية من أجل التنصل عن الالتزامات السابقة على أساس أنها كانت مع المفتش العام، وليس مع الحكومة البريطانية"[٤٣]. والحق، نختلف مما جاء في ذلك الرأي؛ إذْ لم نجد من خلال تتبعنا للوثائق أي مستشار استقال من وظيفته سوى ديلي، وأن الحكومة البريطانية ليس

بحاجة إلى ذريعة للتخلص من التزاماتها ووعودها للجانب العراقي باستقالة ديلي؛ إذْ نجدها تتنصل بكل سهولة ويسر تحت ذرائع شتى، وأنها لم تعاود استخدام ديلي في أية وظيفة أخرى في العراق. على عكس بعض المستشارين البريطانيين الذين تنتهي عقودهم مع الحكومة العراقية. على سبيل المثال لا الحصر، مستشار وزارة الدفاع الذي سبقه الرائد آيدي والمقدم جويس بتدخل من المندوب السامي شخصيًّا، كما أنَّ ذلك يبرهن على أن ديلي كان راغبًا حقًّا في تقوية الجيش العراقي.

لم تيأس الحكومة العراقية في إصدار قانون التجنيد الإجباري، ففي الأول من فبراير عام١٩٢٨ عقد اجتماع في البلاط الملكي برئاسة الملك فيصل الأول(٤٤)، وحضور عدد من المسؤولين العراقيين والبريطانيين ومن ضمنهم مستشار وزارة الدفاع والمفتش العام للجيش العراقي الفريق لوخ، الذي أوضح أن مسالة إدخال الخدمة الإجبارية لأول مرة في العراق اتخذت في الماضي شكلًا لموضوع دار بشأنه جدل كثير، وأكد بأن أدخالها سيعارض بشدة من جانب قطاعات معينة من المجتمع(٤٥)، وطلب مدة قصيرة من الوقت ليتمكن من إعداد مشروع يرمي إلى تأمين التوسيع إلى(١٠أفواج) على أساس التطوع ليحل محل مشروع التجنيد الإجباري، وبين بأن مشروعه سيحقق الأهداف نفسها التي تتوخاها الحكومة العراقية من مشروع التجنيد الإجباري فيما يتعلق بتوافر قوة الدفاع وتخفيض المصاريف(٤٦).

ثالثًا- رؤية المستشار لوخ للتجنيد الإجباري في العراق:

وفي عام ١٩٣٠ وضع لوخ مشروعه والذي أشار فيه إلى المناقشات التي دارت بشأن تنفيذ الخدمة الإجبارية من دون مساعدة القوات البريطانية، ومن دون تلك المساعدة يجعل أمر تنفيذه، ماعدا المناطق المدنية وجوارها صعبًا، إن لم يكن مستحيلًا، الأمر الذي يتطلب التراجع إلى جيش من المتطوعين، يكون صغيرًا نسبيًّا مع احتياط له، ومن دون قوات ثانوية كبيرة. فإذا تقبل حكومة العراق ذلك ورغبت في الإصرار عليه، فلتجرب حظها، وليروا بأنفسهم أيكون مثل ذلك الأمر تحت سلطاتهم، أم لا؟(٤٧). هو ما أشبه

بتعجيز للحكومة العراقية؛ إذْ إنها تعرف جيدًا مشاكل الحدود والمشاكل الداخلية الناجمة من الانتفاضات المتكررة للعشائر العراقية فضلًا عن الإمكانيات العسكرية والمالية المحدودة. لكنه أضاف: إذا أُريد معالجة تلك القضية والأخذ بنظام التجنيد الإجباري، فمن الضروري المقارنة بين نفقات ذلك الأسلوب ونفقات أسلوب التطوع، وقد أقر في تقريره المشار إليه أيضًا بأن التجنيد الإجباري بالنسبة لبلاد فقيرة مثل العراق لا يكون أمرًا مرغوبًا فيه بحسب بل سيكون مستحسنًا أيضًا كل الإحسان من الوجهة المالية، كما أشار في تقريره إلى اعتبارات أخرى وهي(٤٨):

١. مدى تقدم الشعب، ويضرب مثلًا لذلك بألمانيا وفرنسا بعدهما من الدول المنتظمة تنظيمًا راقيًا ومتوفرًا فيها مزايا قومية بارزة؛ إذْ إن الأقوام هناك يرون أن صالحهم يتوقف على رُقي البلاد، والفرد منهم يضحي بماله وراحته الشخصية عن طيب خاطر في سبيل خدمتها.
٢. إنَّ الأهالي في العراق حتى الآونة الأخيرة من الأقوام المحكومة ولم يتعلموا إلى الآن كيف ينظرون من الوجهة القومية البحتة.
٣. إنَّ الطبقة الخاصة والغالبية الساحقة في العراق هم من العرب والمسلمين، ولكن هنالك ضمن تخوم العراق ملل ونحل أخرى كثيرة منها لا يناصر الحكم العربي مناصرة قوية، وهنالك بين المسلمين أنفسهم خلاف ظاهر في العقيدة الدينية يؤدي إلى الدسائس السياسية، والنتيجة هي أن البلاد تنقصها الرصانة القومية ووحدة الهدف. فضلًا عن أن توطيد دعائم السلام في كركوك لم يتم بعد، في حين أن عادات عرب البادية الذين يدفعون الأموال لقاء حمايتها لهم، طورًا للعراق وطورًا آخر للبلاد الواقعة فيما وراء الحدود من الأمور التي تعقد تلك القضية. فإذْا أُريد تنفيذ التجنيد الإجباري وجب تطبيقه على جميع الملل والنحل على السواء بلا محاباة ولا مراعاة خاطر، وأن يقوم الأهالي بتعضيده.
٤. وأضاف لوخ في تقريره على افتراض التغلب على جميع تلك الصعوبات

وتطبق الخدمة الإجبارية على أسلوب يجعل بمقتضاه جميع المناطق أن تقدم حصصها من الرجال إلى الجيش، فإن النتيجة هي توفر عدد كبير من الرجال لافائدة منهم للمقاصد العسكرية حتى وإن كانوا قد نالوا قسطهم من التدريب. وأضاف أما إذا لم تعالج القضية بعناية وتبصر شديد، فإنه حين اشتداد الأزمة التي تحتاج فيها الأمة إلى خدمة جنودها كل الحاجة يحتمل أن يعم الهروب ويسود التمرد كما حدث للإمبراطورية العثمانية.

وتطرق لوخ إلى إفادة الجيش الصغير من الصفات الحسنة للرجال أكثر من استفادته من عددهم، وتلك الصفات في الجنود لايتم الحصول عليها إلا بالرقابة الشديدة وحسن الاختيار وذلك ممكن في نظام التطوع لا في الخدمة الإجبارية.

واختتم تقريره فيما يخص قضية التجنيد الإجباري أنه على اعتقاد تام باستحالة تنفيذ الخدمة الإجبارية ما لم يستتب السلم في البلاد، وترتقي الأنظمة الديمقراطية ارتقاءً كافيًا، ويبلغ تهذيب الشعب درجة يدرك فيها أن صالح الأمة يتوقف على رُقي الدولة.

وقد اقترن تقرير مستشار وزراة الدفاع لوخ مع تأكيد السلطات البريطانية لرئيس الوزراء ناجي السويدي[٤٩](١٨أكتوبر١٩٢٩-١١مارس١٩٣٠)[٥٠] في الثالث من فبراير عام١٩٣٠" بأنها مستعدة لأن تستبقي مؤقتًا في العراق قوة جوية بريطانية وفوجين من الليفي وأن تقدم المساعدة لتلك القوات على شرط أن تتبع مشورة بريطانية، كما بينَّ بأن الحكومة البريطانية مستعدة لأن تقدم للحكومة العراقية جميع الأبنية والمهمات الزائدة والحيوانات التي تستغني عنها القوات البريطانية بسعر(٢٥٪) أقل من قيمتها على شرط عقد الاتفاقية العسكرية الجديدة على وجه مرضٍ، كما وعدت بأنها ستعيد النظر في كل من السنين الثلاث الآتية في مسألة المساعدات التي تعطي للجيش العراقي[٥١].

كما إنَّ وقوف الأحزاب السياسية ولاسيمّا حزب النهضة بالضد من قانون التجنيد الإجباري، كان من صالح رأي المستشار البريطاني والمعتمد السامي

البريطاني، فأُرسالَ المبعوثين إلى المدن يشرحون لهم مساوئ التجنيد الإجباري ويحثونهم للقيام بالمظاهرات[٥٢]، موضحين إلى أنَّ التجنيد الإجباري ضروريًّا للبلاد على شرط عم تدخل الحكومة البريطانية في أموره، وأن لايكون لها السيطرة على قيادات التجنيد؛ لأنَّ المجنديّن الجدد سيكونون تحت سيطرة بريطانية ممثلة بمستشاريه، لاستخدامهم لأغراض أمبراطوريتهم[٥٣] وأخذ الحزب ينشر المقالات التي تؤكد تأييد القانون لكن بشرط أن يكون لخدمة البلاد وليس لخدمة الأمم الأجنبية[٥٤]. وفي ذلك دليل على رغبة الحزب في تكوين جيش عراقي قوي بعيد عن الاستشارة التي رسخت فيه، لا يعني أنّ الحزب يرفض التجنيد كفكرة، ولكنه يرغب في مشاهدة الجيش قويًّا قادرًا على حفظ الأمن الداخلي والخارجي بعيدًا عن السيطرة الأجنبية المتمثلة بمستشاريها[٥٥].

وبعد عقد معاهدة عام١٩٣٠[٥٦]. أرسل الملك فيصل الأول. مذكرة إلى جعفر العسكري لإبداء ملاحظاته وآرائه بالجيش العراقي وهل باستطاعة الجيش العراقي القيام بالمهمة الملقاة على عاتقه وهي حفظ الأمن والأطمئنان إلى إمكانية كفائته؟ وكان جواب العسكري بشأن مذكرة الملك فيصل الأول"...أن التجارب التي مرت علينا أثناء ممارستنا الأعمال داخل العراق وخارجه قد كونت لدينا فكرة واضحة...عن عدم ملائمة القسم المهم من التشكيلات أو التأسيسات التي اتُخذت أو القوانين التي نشرت بعد تشكيل الحكومة العراقية بتأثير من الاستشارة..." [٥٧]، أما فيما يخص التجنيد الإجباري، فقد ذكر"أن الآمال كانت متجهة نحو قبول الخدمة الإجبارية...إلا إنَّ الظروف السياسية المتولدة من الوضع الشاذ لم تفسح المجال للعراق لأجل تنفيذ ذلك القانون، وأضاف أظن أنها حالت دون أصلاح الجيش الحاضر والاستفادة منه بدرجة تتناسب مع المبالغ العظيمة التي صُرفت عليه من خزينة الدولة"[٥٨].

وقبل دخول العراق إلى عصبة الأمم عقد في الثاني من مايو عام١٩٣٢، مؤتمرًا في البلاط بحضور الملك فيصل، ووزير الدفاع جميل الراوي، ومستشار وزارة

الدفاع والمفتش العام الجديد للجيش العقيد هـ. روان روبنسن(H.Rowon Robinson)، ورئيس الوزراء نوري السعيد ووكيل المعتمد السامي هيوبرت يونغ قدم السعيد مشروعًا يقضي بزيادة القوة الدفاعية، والأخذ بقانون التجنيد الإجباري ولقد لقي ذلك الطلب معارضة من العقيد روبنسن الذي أوضح أنَّ الغاية من الاجتماع هي لزيادة تقوية الجيش، وليس بحث مشروع التجنيد الإجباري(٥٩).

ولا نجد مسوغًا لرفض بريطانيا لإصدار قانون التجنيد الإجباري، فضلًا عن إبقائه للجيش ضعيفًا وعدم تمكنه من الاضطلاع بمهامه الوطنية بصدد التهديدات الخارجية والداخلية، لاسيّما العشائرية والأقليات التي كانت بريطانيا تفتعلها بين حين وآخر، لتحقيق عدم الاستقرار ليشعر العراق بأنه بحاجة بريطانيا، سوى خوفها من ظهور منادات عراقية مناهضة للوجود البريطاني، وترفض الانصياع لقيادة مستشاريه البريطانيين.

ظل مستشارو وزارة الدفاع يرددون أن قضية التجنيد الإجباري يتعدى الموارد المالية الهزيلة للحكومة العراقية، فعدوه مسألة مثيرة للجدل، وبقيت المسألة تعود إلى السطح دوريًا حتى انتهاء الانتداب البريطاني على العراق(٦٠).

M.E.R.C ISSN 2536-9504

الخاتمة:

تناولنا في هذهِ الدراسه الدور البريطاني من إصدار لائحة قانون التجنيد العراقي والتي عُدت موضوعًا مهمًّا في تأريخ العراق الحديث، واتضح لنا من خلال هذهِ الدراسه نتائج مستخلصه ينبغي الإشارة إليها وهي:- وقوف بريطانيا ضد إصدار الحكومة العراقية لقانون التجنيد الإجباري، لرغبتها في بقاء الجيش العراقي جيشًا ضعيفًا، ذات إمكانات محدودة، لذا سعت إلى وضع مستشارين بريطانيين لتأمين الإشراف عليه، ليبقى العراق بأمس الحاجة إلى المعونات العسكرية البريطانية. وخوفها من ظهور منادات عراقية مناهضة للوجود البريطاني، ترفض الانصياع لقيادة مستشاريه البريطانيين. لذا نجد أن أولئك المستشارين من ساند حكومته ضد إصدار اللائحة، ومن خالفها، وأظهر رغبته في تقوية الجيش العراقي، من خلال إصدار لائحة التجنيد الإجباري.

middle-east2017@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

الهوامش

(١)- أقر مجلس الوزراء في(٢٦ آيار/مايو ١٩٢١م) قانون التطوع المؤقت للجيش العراقي، الذي تقدمت به وزارة الدفاع للإسراع في تأليف الوحدات العسكرية، وجرى تنفيذه في الأول من حزيران /يونيو من العام نفسه.

Report on Middle East ,Appendix. 10. Kurdistan, in13 March1921, Special British Report, 1920-1922, p.56.Third meeting.

2-Report on Middle East ,Appendix. 10.Third meeting, of combined Political and Millitary Committee in13 March1921, London, pp. 65-66.

(٣)- دجلة، صحيفة، بغداد، العدد(٣٤)، في ٢ آب١٩٢١.

(٤)- ماريا حسن مغتاظ التميمي، التجنيد في العراق١٨٦٩-١٩٣٥، رسالة ماجستير(غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية/ الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ص ٨٠-٨٥.

(٥)- عبد الرزاق أحمد النصيري، قانون الدفاع الوطني في العراق في عهد الانتداب بين المطالب الوطنية والموقف البريطاني، آفاق عربية، (مجلة)، العدد(١٢)، ١٩٨٩، ص ص ٨٨-٨٩.

(٦)- يُنظر: مقررات مجلس الوزراء لسنة١٩٢٢، بغداد،١٩٢٩، الجلسة المنعقدة في تموز/ يوليو ١٩٢٢.

(٧)- المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، ١٩٧١، ص٢١٧.

(٨)- نفسه، ص٢١٧.

(٩)- لمزيد من التفاصيل عن ياسين الهاشمي. يُنظر: علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول حياته ودوره السياسي في الجزيرة العربية وسوريا والعراق١٨٨٣-١٩٣٣، بغداد، مكتبة اليقظة،١٩٩٠، ص١٤٨.

(١٠)- عبد المجيد كامل عبد اللطيف، الوزارات العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية حتى الاحتلال الأمريكي١٩٢١-٢٠٠٣(رؤوسائها-وزرائها- مناهجها-تعديلاتها- استقلالها)، بغداد، مكتبة خالد للنشر والتوزيع،٢٠١٠،ج١، ص٢٩.

(١١)- لمزيد من التفاصيل عن صموئيل هور. يُنظر:

The New Encyclopedia Britanica, op., cit., vol. 5, p. 70.

(١٢)- لمزيد من التفاصيل عن حياة جعفر العسكري ودوره السياسي. يُنظَر: علاء جاسم محمد الحربي، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تأريخ العراق حتى عام١٩٣٦، بغداد،

مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٧؛ توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التأريخ، لندن، ١٩٨٨، ص٤٣–٤٨؛ توفيق حسين، المحاربون القدماء في العراق، ج١، السلسلة العسكرية والسياسية، (د. ت). ص٢٨؛ مذكرات جعفر العسكري، تحقيق نجدة فتحي صفوة، الدار العربية للموسوعات، بيروت،.١٩٨٨

13. C. O., 730,5/05098, telegram , No. 487, From the high commissioner for Iraq to the secretary of states for the colonies in 12th September, London, 1920 p.1;

محمود فهمي درويش، وآخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠، بغداد، مطبعة دار التمدن،١٩٦١، ص٣١٤.

(١٣)– علاء جاسم، المصدر السابق، ص١٤٨.

(١٤)– د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/١٥٩٨، مذاكرات من المعتمد إلى وكيل القائد العام، في آذار١٩٢٥، و.(٥٩)، ص(٣٦)؛ المصدر نفسه، رقم الملفة ٣١١/٤٢٧٥، تعليمات تكوين نموذج في الجيش العراقي، د.ت، و(١)، ص(٨)، في ٣٠ إذْار ١٩٢٥، و.(٥٩)، ص(٣٦).

(١٥)– المصدر نفسه، و.(٥٩)، ص(٣٦).

(١٦)– م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨، الجلسة(٣٩)، في ٦آيلول/ سبتمبر ١٩٢٨، ص٩٥١.

(١٧)– لمزيد من التفاصيل عن جويس. يُنظر: جويس: ضابط بريطاني ورئيس البعثة العسكرية البريطانية التي أُلحقت بالجيش الشمالي، ورافق الأمير فيصل من العقبة إلى دمشق، كان يتولى تدريب القوات العربية للأمير فيصل، ويقود الفرقة البريطانية في الجيش الحجازي. وكان من المشاركين في عملية احتلال العراق؛ إذ التحق بالجيش البريطاني في العراقي يوم٣ حزيران/ يونيو ١٩١٧م، شغل منصب وكيل المفتش العام للجيش العراقي ومن ثم عين مستشارًا في وزارة الدفاع العراقية منذ تأسيسها، وشغل عدة مناصب؛ إذْ تمتع بالخبرة الواسعة في مجال التدريب. وكانت تربطه علاقة طيبة مع كثير من الضباط العراقيين آنذاك. ومنح رتبة(زعيم)، وهي رتبة وقتية في الجيش العراقي يوم الأول من كانون الثاني عام١٩٢٦، وعلى أثر انتهاء عقده في ٩ آيار/ مايو ١٩٢٧، جرى له حفلًا تكريميًّا شارك فيها الملك شخصيًّا.

Lawerence, seven pillars, p.323;

(١٨)- د.ك. و. ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١٥٤/ ٧٨١٢٥، من المقدم جويس إلى دار الاعتماد البريطانية، بتاريخ١٥تموز ١٩٢٥، و.(١)، ص١٧.

(١٩)- عقيل الناصري، الجيش والسلطة في العراق الملكي١٩٢١-١٩٥٨، دمشق، دار الكلمة، ٢٠٠٠، ص ص ٦٤-٦٥.

(٢٠)- د.ك. و. ملفات البلاط الملكي، ١٥٥٢/ ٣١١، وزارة الدفاع، كتاب من وزارة الطيران بصدد مركز الفريق ديلي إلى المعتمد السامي وقائد الطيران البريطاني، في٢١ أكتوبر١٩٢٥، و.(٦)، ص٦.

(٢١)- لمزيد من التفاصيل عن ديلي. يُنظر: سندس حسين علي، دور المستشارين البريطانيين في وزارتي الدفاع والمالية في العراق١٩٢٠-١٩٣٢، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية للبنات/ جامعة بغداد،٢٠١٩، ص ص ٦٠-٧١.

(٢٢)- د.ك. و. ملفات البلاط الملكي، ١٥٥٢/ ٣١١، وزارة الدفاع، كتاب من وزارة الطيران بصدد مركز الفريق ديلي إلى المعتمد السامي وقائد الطيران البريطاني، في٢١ أكتوبر١٩٢٥، و.(٦)، ص٦.

(٢٣)- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي،٣١١/٧١٢،تقارير المفوضية العراقية في بريطانيا إلى وزارة الخارجية، في١٨آيار ١٩٢٧، و.(٢١)، ص(٢٤)؛ المصدر نفسه، رقم الملفة٣١١/١٦٠٠٩، تشكيلات الجيش، مذكرة من المعتمد السامي البريطاني إلى وزارة المستعمرات، و(٧)، ص ص٢٠-٢٨.

(٢٤)- علاء جاسم، المصدر السابق، ص ص ١٥٧ -١٥٨.

(٢٥)- د.ك. و. ملفات البلاط الملكي، ١٥٥٢/ ٣١١، وزارة الدفاع، كتاب من وزارة الطيران بصدد مركز الفريق ديلي إلى المعتمد السامي وقائد الطيران البريطاني، في٢١ أكتوبر١٩٢٥، و.(٦)، ص٦.

(٢٦)- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٥، ص٢٨٦.

(٢٧)- د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، جلسة مجلس الوزراء، في ٢١آذار عام١٩٢٦.

28.C.O. 370/108, 40004 6X M, 08533, from Iraq Diplomatic Agent to the Editon , p.21.

29. Ibid, p.21.

30.C.O. 73A/ 4614/24, d465, letters from Iraq Diplomatic Agent to the

Editon , p.22.

(٣١)– د.ك. و. ملفات البلاط الملكي، ٧١٢/ ٣١١، تقارير المفوضية العراقية في بريطانيا من ممثل العراق في لندن إلى وزارة الخارجية، في١٨آيار ١٩٢٧، و.(٢١)، ص٢٤.

(٣٢)– م. م. ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة١٩٢٨، الجلسة(٣٩)، في٦ آيلول ١٩٢٨، ص٩٥٠–٩٥١؛ الحق،صحيفة، العدد(٨٥٠)،في٩تشرين الثاني١٩٢٧.

(٣٣)– د.ك. و. ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١٥٥٣/ ٣١١، وزارة الدفاع، سري، من دار الاعتماد البريطانية إلى رئيس الوزراء، في ٢٨ نيسان١٩٢٧، و(٧)، ص٧.

(٣٤)– المصدر نفسه، و.(٩)، ص١٠.

(٣٥)– لمزيد من التفاصيل عن نوري السعيد.يُنظر: إبراهيم حلمي عبد الكريم سعدون، نوري السعيد ودوره السياسي في العراق بين عامي١٩٣٠–١٩٥٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية القانون والسياسة/ جامعة لاهاي للعلوم الطبيعية، ٢٠١٤؛ ولد مارغلمن، عراق نوري السعيد بين عامي١٩٥٤–١٩٥٨، بغداد، ١٩٦٥.

36.F.O. 371/12259, Not. on the Internal situation on in Iraq by The H.C, of Iraq 8⁄2⁄1927, p.217.

(٣٧)– لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، بغداد، ١٩٨٨، ص٢٩١.

(٣٨)– يُنظر قرار مجلس الوزراء المتخذ في ٢١ إذْار ١٩٢٦، ص٨٥.

(٣٩)– د.ك. و. ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١٥٤/ ٧٨١٢٥، من دار الاعتماد البريطانية إلى وزارة الدفاع، في ١٣تموز ١٩٢٥، و.(١)، ص١٥.

(٤٠)–عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ص ص ١٠٥–١٠٩.

(٤١)– د.ك. و. ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣٠٣/ ٣١١، كتاب من وزارة الدفاع إلى سكرتير مجلس الوزراء، في ١٦ آيار١٩٢٧، و.(٦)، ص(١٨)؛ مذكرات العسكري، دار السلام، لندن، ١٩٨٨، ص١٨٢.

(٤٢)– نفسه، ص١٨٢.

(٤٣)– رجاء حسين حسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من١٩٢١–

١٩٤١، بغداد، ١٩٧٩، ص١٦٥.

(٤٤)- لمزيد من التفاصيل عن الملك فيصل الأول. يُنظر: مسز ستورث ارسكن، فيصل ملك العراق، ترجمة عمر أبو النصر، بيروت، ١٩٣٤.

(٤٥)- د.ك. و. ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١٧/ ٣١١، كتاب سري من المعتمد السامي إلى عبد المحسن السعدون، في ٢٧آيلول١٩٢٨، و.(٥٣)، ص٥٩.

(٤٦)- السجلات العامة، الوحدة الوثائقية، رقم الملفة سي/١٦٥١ بي، من المفتش العام للجيش الفريق لوخ إلى دار الاعتماد البريطانية، في٢٦شباط١٩٣٠، و.(٥)، ص١٦.

(٤٧)- د.ك. و. ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١٩٤/ ٣١١، تقرير اللجنة بشأن دراسة مقترحات دار الاعتماد لإصدار قانون الدفاع الوطني، و.(٥)، ص١٠.

(٤٨)- د.ك. و. ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ١٥٥٩/ ٣١١، كتاب سري من المعتمد السامي إلى عبد المحسن السعدون، في ٢٧آيلول١٩٢٨، و.(٥٩-٦٤)، ص ص ٦١-٦٦.

(٤٩)- لمزيد من التفاصيل عن ناجي السويدي. يُنظر: سعيد شخير سوادي الهاشمي، ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢١-١٩٤٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد) جامعة بغداد، ١٩٩٣.

(٥٠)-عبد المجيد كامل عبد اللطيف، الوزارات العراقية، ص٧٦.

(٥١)- د.ك. و. ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/١٧، كتاب سري من المعتمد السامي إلى عبد المحسن السعدون، في ٢٧آيلول١٩٢٨، و.(٥٣)، ص٥٩.

(٥٢)- د. ك. و.، الوحدة الوثائقية، ملفات وزارة الطيران، ٢٦/٢٣، أكس/أم ٤٥٨٣، كتاب من ض. خ. خ. سري وشخصي إلى أركان الاستخبارات، بغداد، في آيار١٩٢٧.

(٥٣)- نفسه.

(٥٤)- النهضة، صحيفة، بغداد، العدد(١٩٤)، في ٩آيلول سبتمبر١٩٢٧.

(٥٥)- نفسه.

(٥٦)- لمزيد من التفاصيل عن بنود معاهدة عام١٩٣٠. يُنظر: أسراء طالب توفيق، العراق وعصبة الأمم(١٩٣٠-١٩٣٢) دراسة في تأهيل العراق للدخول في عضوية المنظمة الدولية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، معهد التأريخ العربي والتراث العلمي، ١٩٩٩م.

(٥٧)– مذكرات جعفر العسكري، تحقيق نجدة فتحي صفوة، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٨، ص١٩٥.

(٥٨)– نفسه، ص٢٠٥.

(٥٩)– د. ك.و. ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/١٦٤، كتاب من رئيس الديوان الملكي إلى المشاركين في مؤتمر آمن الدولة، في ٢آيار١٩٣٢، و(١٢)، ص(٢٧)؛ المصدر نفسه، رقم الملفة ٣١١/١٦٠٣، المؤتمر المنعقد في البلاط الملكي،٣٠آيار١٩٣٢، و(٥٨و٦٠و٦١)، ص(١٥–١٦)؛عبد الرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام١٩٣٢، ط٢، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٨، ص٣٠٥.

(٦٠)– شُرع قانون التجنيد الإجباري، من جانب حكومة ياسين الهاشمي الثانية(١٩٣٥–١٩٣٦م).

middle-east2017@hotmail.com
مركز بحوث الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504